

كلمة  
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها

السيد / مشاري صالح المزيني  
سكرتير اول

امام  
اللجنة الأولى  
(نزع السلاح والامن الدولي)  
الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

المرحلة الأولى للجنة : المناقشة العامة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك  
الاربعاء، 10 أكتوبر 2018

السيد الرئيس،،،

اود في البداية ان اتقدم لسعادتكم وبقية أعضاء المكتب بالتهنئة، على انتخابكم رئيساً لأعمال اللجنة الأولى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، مؤكداً بان خبرتكم ستسهم في إنجاز أعمال اللجنة.

كما اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة المندوب الدائم لجمهورية العراق الشقيق على دوره البارز في قيادة أعمال اللجنة في الدورة السابقة والتي تكللت بالنجاح.

ويود وفد بلادي ان يعرب عن تأييده للبيان الذي القاه وفد جمهورية اندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك للبيان الذي القاه وفد جمهورية مصر بالنيابة عن المجموعة العربية.

السيد الرئيس،،،

تؤكد دولة الكويت على مواقفها الدائمة والثابتة حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والامن الدولي، وذلك انطلاقاً من احترامها للاتفاقيات الدولية ولاسيما المتعلقة بنزع السلاح والامن والسلم الدوليين، والتي لم تتغير في ظل استمرار انتشار الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل بصنوفها الأخرى.

اذ قامت بلادي بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية CWC، والاتفاقية الخاصة بحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية البيولوجية والتكسينية السامة وتدميرها BWC، بالإضافة الى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية CTBC، وكذلك اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

ونشدد هنا على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل على الحد من مخاطر انتشار تلك الاسلحة، وعلى وجه الخصوص معاهدة منع الانتشار النووي NPT والتي تعد ركيزة للعمل متعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار، اضافة الى ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة، خاصة فيما يتعلق في حق جميع الدول بتطوير ابحاثها وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تماشياً مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من الالتزام الذي تبديه دولة الكويت، الا اننا نعرب عن قلقنا نتيجة استمرار الإخفاق وعدم الوصول الى تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا الإطار، واعاده التأكيد على ضرورة الخروج من حالة الجمود التي تعاني منها الآليات الأممية منذ عقود من العجز عن احراز أي تقدم تجاه القضايا والمواضيع المدرجة على جداول اعمالها، مما يتطلب من كافة الدول الأعضاء إيجاد طرق وأساليب فعالة للتغلب على التحديات المتزايدة فيها.

### السيد الرئيس،،،

تعد مساله انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل الأخرى من اهم المسائل التي تدعو لها معاهدة عدم الانتشار مثلما اعتمد مؤتمر المراجعة في العام 1995 قرار انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والذي تم اعتماده كجزء من صفقه التمديد اللانهائي للمعاهدة، الا ان منطقتنا مازالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف نتيجة استمرار امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة وانتهاكها لكافة القرارات الدولية التي تنص على ضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي ووجوب خضوع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما استمرت في رفضها لتنفيذ الالتزامات المتصلة بقرارات مؤتمر المراجعة لمعاهدة

عدم الانتشار النووي، وفي هذا الاطار ندعو الي ضرورة اتخاذ إجراءات فورية نحو إقامة تلك المنطقة تحقيقاً لهدف نزع السلاح في كافة انحاء العالم.

### السيد الرئيس،،،

ان التقدم المحرز في بعض ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار، يبعث على الامل في جدوى استمرار الجهود الدولية والإقليمية ومواصلتها في السعي نحو خلق اطر قانونية منظمة تعالج الاثار السلبية الناتجة عن انتشار الأسلحة بأنواعها وتضع حولا مستدامة لضمان تجنب العالم وشعوبه مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة، اذ نرحب باتفاقية حظر الأسلحة النووية التي بدورها ساوت بين الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تم التوصل لاتفاقيات تحظرها منذ عقود.

الا اننا قد شهدنا في الآونة الأخيرة هجمات غير مسبوقة بالصواريخ الباليستية تشنها ميليشيات الحوثي باتجاه أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة تستهدف الأماكن المدنية والدينية، وهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا الامر الذي جعلنا ندرك يقيناً ان خطر انتشار تلك الأسلحة لم ينحسر بالرغم من وجود المعاهدات والقرارات التي تجرم استخدامها.

ومن هذا المنطلق نعيد التأكيد على ان التخلص التام والكامل والنهائي من تلك الأسلحة هو الضمان الوحيد لعدم انتشارها وعدم استخدامها او التهديد بها سواء من الدول او ما يسمى بالجهات الفاعلة من غير الدول.

السيد الرئيس،،،

تولي دولة الكويت اهتماما بالغاً بظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، نظراً لحجم تأثيرها السلبي واسهامها في زيادة العنف المسلح والصراعات سواء الداخلية او الدولية واطالة مدتها وامتدادها الجغرافي، وعليه فان دولة الكويت تعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة من كافة جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبهذا الصدد ترحب بلادي باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الثالث، كما نعيد التأكيد على انه من الضروري الحفاظ على الطبيعة التوافقية والنطاق المتفق عليه في تنفيذ برنامج العمل، والسعي لتركيز الجهود على مكافحة الاتجار غير المشروع بدلا من محاولة تقييد حق الدول المشروع في الحصول على احتياجاتها من الأسلحة او الإصرار على إضافة صياغات مشتقة من اتفاقيات غير عالمية العضوية.

وختاماً يأمل وفد بلادي بان تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة، وان تهدف الى التوصل الى توافق، وذلك حتى نصل الى اليوم الذي نحتفل فيه جميعاً بالتخلص من كافة الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الاخرى، تحقيقاً لطموحات وتطلعات شعوب العالم نحو السلم والامن في العالم بأسره.

وشكراً،،،